

أرامكو تعزز موقعها المالي عبر اقتراض 10 مليارات دولار

الرياض - عزز عملاق النفط السعودي أرامكو من موقعه المالي عبر الحصول على قرض بمليارات الدولارات لتعويض تراجع عائدات الشركة من تجارة الطاقة. ورغم مائة أصول الشركة إلا أن استمرار الركود في الأسواق العالمية وانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة فيروس كورونا قد يجعلها تلجأ مرة أخرى إلى الأسواق الدولية للحصول على تمويلات إضافية لمواجهة أي طوارئ محتملة.

وقالت مصادر مطلعة إن أرامكو على وشك إتمام العملية مع مجموعة من حوالى عشرة بنوك في إطار سعيها إلى جمع سيولة مالية وسط انهيار في أسعار الخام.



توماس أدولف

توزيعات الأرباح وصفقة

سابق تدفعان ديون

أرامكو إلى الارتفاع

وأشارت وكالة رويترز لخدمة ال.بي.سي قولها في مذكرة إن ثلاثة بنوك هي بنك أبوظبي الأول واتش.أس.بي.سي وأ.إم.بي.سي اليابانيان قادت العملية، في حين شارك أيضا في القرض بي.إن.بي باريبا وكريدي أغريكول وجيه.بي مورغان وميزوهو وام.يو.اف.جي وسويتيه جنرال.

وكانت مصادر قالت لرويترز في وقت سابق إن أرامكو ستستخدم القرض لدعم استحوادها على حصة 70 في المئة من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، في صفقة تبلغ قيمتها نحو سبعين مليار دولار.

ووفقا للشروط الحالية للصفقة فإن أرامكو مطلوب منها أن تدفع 25

العراق يواجه تحدي اتساع خارطة الفقر

بغداد - تواجه الحكومة العراقية الجديدة تحديا كبيرا من أجل كبح اتساع رقعة خارطة الفقر التي تزحف على محافظات البلاد، في ظل جيل الأزمات المالية، الذي لا يزال جائحا على البلد النفطي منذ 2003.

وجملت توقعات الممثلة الخاصة للامم المتحدة في العراق، جينين هينيس بلاسخرت باحتمال تضاعف معدل الفقر في البلاد إلى 40 في المئة من نحو 20 في المئة حاليا، أثناء غير سارة لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، الذي تعرضه الكثير من المشكلات وهي تحتاج إلى حلول عاجلة.

وقالت بلاسخرت الثلاثاء الماضي إنه "من المتوقع حدوث انخفاض في الفرص الاقتصادية"، في ظل جائحة كورونا التي اضرت كثيرا بعائدات النفط، المورد الرئيسي للعراق.

وأكدت أنه تم تشجيع العراق على بناء بيئة صحية مواتية لنمو واسع النطاق وموزع بشكل عادل وتوفير فرص عمل بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وشركاء آخرين. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، بل إن الحكومة تقع على عاتقها مسؤولية التوزيع الاقتصادي من أجل توظيف



الفساد يقضم ثروة العراقيين



الأزمة تزحف على قوت اللبنانيين

الطبقة الوسطى اللبنانية تتآكل في فوضى الانهيار المالي

خطط الإصلاح تكسر الخيارات الاقتصادية البالية

ويعاني لبنان من انكماش اقتصادي يقارب 13 في المئة ومن تقادم معدل التضخم ليصل إلى أكثر من 50 في المئة، ومن تدهور في سعر صرف الليرة مقابل الدولار حيث بلغ حوالي 4200 ليرة لبنانية للدولار في السوق السوداء.

وقال المحامي هشام الخوري إن "خطة الإنقاذ الاقتصادية تتضمن بعض البنود التي تعد أساسية للنهوض بالوضع وأهمها محاربة الفساد، ولكن تنفيذها غير ممكن في ظل النظام السياسي الذي يقوم على أساس المحاصصة الطائفية.

وشكك في نجاحها إلا إذا تراكفت مع إصلاح سياسي يتمثل بإقامة نظام مدني علماني بعيدا عن المحاصصة الطائفية، لأن كل طائفة تحمي فاسديها في ظل النظام الطائفي القائم في لبنان، ويقوم برنامج الخطة الإصلاحية للحكومة على إعادة هيكلة شاملة للنظام المالي وإجراء تعديل مالي كبير على مراحل يركز على تحسين الائتمالية للديون، حيث تشير التقديرات إلى أنها بلغت بنهاية العام الماضي نحو 90.2 مليار دولار موزعة بنسبة 63 في المئة للدين بالليرة اللبنانية و37 في المئة للدين بالمعاملات الأجنبية.

وفي ظل الوضع القائم يشعر اللبنانيون بقلق كبير على مستقبلهم، ويرفضون تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية، وبما لم يتمكن الحكومة من إنقاذ اقتصادهم من الانهيار الشامل. ويؤكد معظم التجار أن ارتفاع الأسعار مرتبط بارتفاع سعر صرف الدولار، وقد أثر ذلك على حركة البيع فانخفضت بنسبة تتراوح بين 30 إلى 40 في المئة.

ويقول روجيه صاحب أحد المتاجر الصغيرة في منطقة المتن الشمالي في جبل لبنان، إن الأسعار بدأت بالارتفاع منذ ديسمبر الماضي، بحدود 5 في المئة إلى 10 في المئة، ولكنها ارتفعت بشكل كبير منذ حوالي أسبوعين بين 30 إلى 50 في المئة وبعضها ارتفع بنسبة أعلى من مئة في المئة.



حسن المقلد

الخطة تحرك الاقتصاد ولكنها تحدث انقساماً طيقياً وفقراً هائلاً

ومنذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية في لبنان في أكتوبر الماضي، بلغت نسبة المؤسسات التي أقفلت أبوابها وصرفت العاملين فيها 30 في المئة في حين أن 20 في المئة من المؤسسات تدفع نصف راتب.

وليس لمعظم المواطنين ثقة في برنامج الحكومة لأنهم يعتقدون أن الخطة المعلنه غير قابلة للتنفيذ وأنهم لا يستطيعون تحمل خمس سنوات أخرى حتى تتعاقب الأوضاع.

وإلى جانب كل تلك المشاكل، يعاني القطاع المصرفي من شلل تام، فضلا عن ارتفاع معدل الفقر، الذي يتجاوز عتبة الـ 45 في المئة من تعداد السكان البالغ نحو 7 ملايين نسمة، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة لتفوق 35 في المئة.

تجمع الأوساط الاقتصادية والمالية اللبنانية أن البلاد باتت على أبواب انهيار اقتصادي وشيك أكثر من أي وقت مضى مع انحسار هوامش تحرك الحكومة لتصحيح المسار خاصة وأن خطة الإصلاح المعلنة تكسر الخيارات السابقة في التعامل مع الأزمات المزمنة وتزيد من تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ويسمح لسيطرة المتحامين في البلد أن تستمر.

ويصرى الخبير أن استعادة الأموال المنهوبة بحاجة إلى توافق سياسي وبخاصة إلى عمل طويل، ولكن الأموال التي تم تحويلها إلى الخارج وتخص شخصيات نافذة يمكن استرجاعها، ليس عن طريق مصادرتها، بل إعادةتها إلى المصارف اللبنانية.

ويقوم برنامج الخطة الإصلاحية للحكومة على إعادة هيكلة شاملة للنظام المالي وإجراء تعديل مالي كبير على مراحل يركز على تحسين الائتمالية الضريبية واعتماد إصلاحات ترمي إلى تعزيز النمو، ووضع أجندة لإصلاح القطاع الاجتماعي ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتوفير المساعدة المالية الدولية بشروط مواتية.

ويعتبر البعض أن نجاح الخطة الإصلاحية التي اقترتها الحكومة يعتمد على إصلاح سياسي يواكبها، وعلى استنباط خيارات بديلة عن الاعتماد بشكل كامل على صندوق النقد الدولي.

وقال الباحث الاقتصادي زياد ناصر الدين لو كالة الأبناء الألمانية إن "المشكلة تكمن في غياب البنين الاقتصادي منذ 1992، وكذلك غياب الهيكلية الاقتصادية واليوم تشهد انهيارا كاملا للمنظومة المالية والتقنية، التي تم تأسيسها في ذلك الوقت ووصلت إلى أسوأ نتائج هذا العام".

وأشار إلى أن الخطة الاقتصادية حددت أرقام الخسائر في لبنان، وهي لا تحاكي اقتصادا إنتاجيا بل انطلقت لتحاكي صندوق النقد الدولي والدائنين، مؤكدا أنه لا يمكن معالجة الاقتصاد بالأرقام بل بالبرامج والتحفيّزات.

وأضاف "من حقنا أن يكون لدينا خيارات بديلة عن صندوق النقد الدولي، ومنها التوجه إلى الشرق والتحفيزات الصناعية لجذب مستثمرين لبنانيين من الخارج وحمايتهم، واستعادة إيرادات الدولة كالأموال البحرية، وهيكله فوائد الدين العام، وإلغاء السرية المصرفية، واستعادة الأموال المنقولة".

ورأى أن الخطة الاقتصادية يجب أن تحاكي الواقع الإنساني والاجتماعي، ولكن ما يحصل اليوم هو التوجه إلى صندوق النقد للحصول على الأموال وصندوق النقد لديه وصفات جاهزة، وهي وصفات مقلقة.

واعتبر ناصر الدين أن أخطر ما في هذه الخطة هو تحرير سعر الصرف وأن حجم الفساد بحاجة إلى حل من خلال خطة اقتصادية متكاملة مع النقد والمال، حيث يجب أن يكون المال والنقد في خدمة الاقتصاد وليس العكس.

بيروت - اعتبر خبراء لبنانيون إن خطة الإصلاح الحكومية، التي تم إقرارها نهاية الشهر الماضي غير مجدية لأنها تصف اقتصاد البلاد بأنه "في حالة من السقوط الحر ويحتاج لحزمة إنقاذ مالي للجم الركود".

ويعاني لبنان من أزمة وضعته على بوابة الانهيار، ولكن الخطة تكسر الخيارات الاقتصادية السابقة، والقضاء على الطبقة الوسطى.

وتحاول الخطة تأمين الدعم المالي من مصادر خارجية متعددة منها صندوق النقد الدولي بنحو 10 مليارات دولار، ومؤتمر سيدر بنحو 11 مليار دولار ومن مصادر أخرى مثل قروض وهدايا ثنائية مع الدول والصناديق والمؤسسات المانحة.

بيانات مقلقة

- * 13 في المئة معدل انكماش الاقتصاد
- * 35 في المئة نسبة البطالة
- * 45 في المئة معدل الفقر
- * 50 في المئة معدل التضخم

ويقوم برنامج الخطة الإصلاحية للحكومة على إلغاء ربط العملة المحلية، حيث وضعت الخطة على تقدير 3500 ليرة مقابل الدولار، معتبرة أن القدرة التنافسية سوف تتحسن إذا ما تم تعديل سعر صرف الليرة حسب سعر السوق.

ويؤكد الخبير الاقتصادي حسن مقلد أن البلاد في حالة انكماش اقتصادي وعلى بوابة الانهيار الاقتصادي وهناك أشكال قد تكون أسوأ بكثير مما نراه الآن لو حصل الانهيار بشكل كامل، عندما تنتفي أية إمكانية لأي نشاط اقتصادي.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية لمقلد قوله إن "الخطة تحرك الاقتصاد ولكنها تحدث انقساماً طبقياً هائلاً في البلد وفقراً هائلاً ينهي الطبقة الوسطى نهائياً"، معتبراً أنها "تكريس لكل الخيارات الاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى هذه الحالة".

وأوضح أن الخطة غير قابلة للتنفيذ بسبب شروطها القاسية لدرجة أن أحداً لن يتحملها من اللبنانيين، ولا المتحامين في البلد، والخطة كما أقرت لأنها تحلل الخسائر للناس.

وهناك قناعة راسخة بأن هناك خيارات بديلة، ولكن كل الخيارات الأخرى تطال مصالح السياسيين والمتحامين في البلد، والخطة كما أقرت هي الخيار الوحيد الذي يطال الناس